

Distr.: General
31 January 2017
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

جزر كايمان

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣ لحظة سريعة عن الإقليم
٤ أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٥ ثانياً - الميزانية
٦ ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
٦ ألف - لحظة عامة
٧ باء - الخدمات المالية

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة قد أحالت هذه المعلومات في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي التالي:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

130217 070217 17-01389 (A)



٨	جيم - السياحة
٩	دال - الزراعة
٩	هاء - البنية التحتية
٩	واو - الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق العامة
١٠	رابعاً - الأحوال الاجتماعية
١٠	ألف - لمحة عامة
١١	باء - العمل والهجرة
١٢	جيم - التعليم
١٢	دال - الصحة العامة
١٣	هاء - الجريمة والسلامة العامة
١٤	واو - حقوق الإنسان
١٥	خامساً - البيئة والتأهب لمواجهة الكوارث
١٦	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٧	سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
١٧	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٧	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٨	ثامناً - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

لمحة سريعة عن الإقليم

الإقليم: جزر كايمان، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل السلطة الإدارية: الحاكمة هيلان كيلباتريك (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد ٢٩٠ كيلومترا تقريبا غرب جامايكا وعلى نحو المسافة ذاتها جنوب كوبا، وهو يتألف من ثلاث جزر هي: كايمان الكبرى، وكايمان براك، وكايمان الصغرى القريبة منها.

المساحة الأرضية: ٢٦٤ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١١٩ ١٣٧ كيلومترا مربعا.

السكان: ٤١٣ ٦٠ نسمة (الذكور ٢٦٤ ٣٠ نسمة، الإناث ١٤٩ ٣٠ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٥))

العمر المتوقع عند الميلاد: ٨١,١ سنة (الذكور ٧٨,٤ سنة، الإناث ٨٣,٩ سنة (تقديرات عام ٢٠١٥))

التركيبة العرقية: الأوروبيون من أصل أفريقي (٤٠ في المائة)، الأفارقة (٢٠ في المائة)، الأوروبيون (٢٠ في المائة)، الأعراق الأخرى (٢٠ في المائة)

اللغات: الإنكليزية

العاصمة: جورجتاون

رئيس حكومة الإقليم: ألدن ماكلافن (أيار/مايو ٢٠١٣)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة التقدمية الشعبية ("التقدميون") والحزب الديمقراطي لجزر كايمان

الانتخابات: أجريت الانتخابات الأخيرة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في أيار/مايو ٢٠١٧

الهيئة التشريعية: جمعية تشريعية (١٨ عضوا منتخبا وعضوان بحكم المنصب)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٤٤٧ ٤٩ دولارا من دولارات جزر كايمان (تقديرات عام ٢٠١٥ بالقيمة الاسمية)

الاقتصاد: الخدمات المالية الخارجية والسياحة

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية

معدل البطالة: ٤,٢ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٥)

الوحدة النقدية: دولار جزر كايمان المربوط بدولار الولايات المتحدة بنسبة ١,٢٠ دولار للدولار الواحد من دولارات جزر كايمان.

موجز تاريخي: كان البريطانيون هم أول من استعمر في الفترة بين عامي ١٦٦١ و ١٦٧١ هذا الإقليم الذي اكتشفه كريستوفر كولومبس في أواخر القرن الخامس عشر. ثم نشأ تدريجياً ابتداءً من عام ١٧٣٤ تقليدٌ تسييره ذاتياً وأنشئت له جمعية تشريعية في عام ١٨٣١. وأُلغي فيه نظام العبودية في عام ١٨٣٤. وفي عام ١٨٦٣، أصبحت جزر كايمان إقليماً تابعاً لجامايكا، وعندما نالت جامايكا استقلالها بعد ٩٩ عاماً من ذلك، بقيت جزر كايمان تحت سلطة التاج البريطاني.

أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

- ١ - بموجب دستور عام ٢٠٠٩، يتولى حاكم الإقليم الذي يعينه التاج البريطاني مسؤولية تسيير الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي وتعيين موظفي الخدمة المدنية.
- ٢ - وتتألف الجمعية التشريعية من رئيس الجمعية و ١٨ عضواً منتخباً وعضوين يكتسبان عضويتها بحكم مناصبيهما، وهما نائب الحاكم والنائب العام. ويجوز لرئيس الجمعية أن يكون إما من أعضائها المنتخبين من غير الوزراء، وإما شخصاً يستوفي الشروط المؤهلة لنيل عضوية الجمعية. ويتألف المجلس الوزاري للإقليم الذي يتولى رئاسته حاكم الإقليم من رئيس الوزراء وست وزراء آخرين وعضوين يتم تعيينهما بحكم مناصبيهما، وهما نائب الحاكم والنائب العام. ورئيس الوزراء هو عضو في الجمعية يوصي به الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد، ويعينه الحاكم. ويعين الحاكم الوزراء الستة الآخرين بعد استشارة رئيس الوزراء من بين أعضاء الجمعية المنتخبين.
- ٣ - وفي الانتخابات العامة التي أُجريت في أيار/مايو ٢٠١٣، فازت الحركة الشعبية التقدمية ("التقدميون") بتسعة مقاعد في الجمعية التشريعية من مجموع مقاعدها الثمانية عشر. وفاز الحزب الديمقراطي المتحد، المعروف حالياً بالحزب الديمقراطي لجزر كايمان، بثلاثة مقاعد فيما فاز بالمقاعد الستة المتبقية مرشحون مستقلون أو مرشحون عن مجموعات سياسية مختلفة. وبعد انتهاء الانتخابات، انضمت جوليانا أوكنور - كوني، رئيسة الوزراء

السابقة، إلى حركة "التقدميين" التي حصلت بذلك على أغلبية المقاعد لتشكيل الحكومة. ثم وافق بعد ذلك بفترة وجيزة ثلاثة من النواب المنتخبين الجدد من الذين خاضوا الحملة الانتخابية معا تحت اسم المجموعة السياسية "الائتلاف من أجل جزر كايمان"، على الانضمام إلى الإدارة الجديدة، وبذلك أصبحت للتقدميين أغلبية ١٣ مقعداً في الجمعية التشريعية. ونتيجة لذلك، عُيِّن ألدن ماكلافن، زعيم التقدميين، رئيساً للوزراء.

٤ - ويتألف النظام القضائي من محكمة القضاء المستعجل (التي تضم محكمة الأحداث)، ومن محكمة قاضي الوفيات والمحكمة الكبرى ومحكمة الاستئناف. ويشمل اختصاص محكمة القضاء المستعجل الدعاوى المدنية والجنائية. وتعرض محكمة القضاء المستعجل دعاوى الاستئناف على المحكمة الكبرى، وهي محكمة تدوينية عليها تطبق القانون العام لإنكلترا وويلز. وتحال دعاوى الاستئناف من المحكمة الكبرى إلى محكمة الاستئناف التي تضم رئيساً وعلى الأقل قاضيين اثنين. وتحال دعاوى الاستئناف التي تتجاوز ذلك، في بعض الحالات، إلى اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص في لندن. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم قد أنشأ أيضاً ثلاث محاكم "لحل المشاكل" للتعامل مع المجرمين الذين يعانون من إدمان المخدرات أو من مشاكل تتعلق بصحتهم العقلية أو من الذين ارتكبوا جرائم في سياق محلي.

٥ - وكما ورد في تقارير سابقة، أصدرت لجنة الاستعراض المعنية بجزر كايمان، في عام ٢٠١١، تقريراً بعنوان "استعراض العلاقة بين المملكة المتحدة وجزر كايمان". ومن بين المسائل الرئيسية التي أثّرت خلال هذه العملية التشاورية الرغبة في تعزيز الحكم المحلي الذاتي، والعمل في الوقت نفسه على إقامة علاقة تتيح الحصول على دعم مستمر من المملكة المتحدة - مثلاً في حالة تعرض الإقليم لضغوط من الدوائر المالية الدولية.

٦ - إضافةً إلى ذلك، وكما ورد في تقارير سابقة، قال رئيس وزراء سابق للإقليم، في اجتماع لرابطة برلمانات الكومنولث عُقد في جوهانسبورغ، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إن جزر كايمان ليست مفوّضة للخوض في مسألة الاستقلال وإن المسألة لم تطرح علناً.

ثانياً - الميزانية

٧ - اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، من المقرر أن ينتقل الإقليم من العمل بدورة سنته المالية الممتدة من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه لتصبح من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر. ووثيقة ميزانية الإقليم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، التي تغطي فترة

١٨ شهرا تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تيسيرا لذلك الانتقال، تتوقع أن يبلغ إجمالي إيرادات التشغيل ٩٠٨,٥ ملايين دولار ومصروفات التشغيل ٨٦٢,٤ مليون دولار من دولارات جزر كايمان. أما بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، فقد قدرت حكومة الإقليم أن تحقق إيرادات إجماليها ٦٩٦,١ مليون دولار من دولارات جزر كايمان (بما يفوق الميزانية الأصلية البالغة ٦٦١,٢ مليون دولار بمبلغ ٣٤,٩ مليون دولار)، بينما من المتوقع أن تبلغ مصروفات التشغيل والتمويل ٥٦٧,٨ مليون دولار (بما يفوق الميزانية الأصلية البالغة ٥٥٤,٣ مليون دولار بمبلغ ١٣,٥ مليون دولار). ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد سجلت حكومة الإقليم فائضاً قدره ١٤٢,٩ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦.

٨ - وقد بدأت المملكة المتحدة وجزر كايمان تعملان منذ عام ٢٠١٢ معاً ضمن إطار لتنظيم المسؤولية المالية يُلزم الإقليم بتوخي الحكمة والشفافية في الإدارة مالية عبر التخطيط بشكل فعال على المدى المتوسط. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن الإقليم قد تقيّد بما يلزم من نسب الدين والاحتياط النقدي المحددة في الإطار بحلول الموعد النهائي المتمثل في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٩ - وجزر كايمان ولاية قضائية لا تفرض ضرائب مباشرة على دخل الأفراد أو الشركات. فالمصادر الرئيسية لإيرادات الحكومة هي رسوم الاستيراد، والخدمات المالية، ورسوم الرخص، ورسوم تصاريح العمل، ورسوم الدمغ. وهناك أيضا ضريبة بيئية يدفعها زوار الإقليم.

١٠ - وجزر كايمان لا تستوفي الشروط التي تؤهلها للحصول على المساعدات المقدمة للأقاليم في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، ولكنها مؤهلة للحصول على معونات غير مبرمجة.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لحة عامة

١١ - يعتمد اقتصاد جزر كايمان على تقديم الخدمات المالية - وهي القطاع المهيمن في الاقتصاد - وعلى السياحة. ولا توجد في الإقليم مصائد لصيد الأسماك بكميات تجارية.

١٢ - وقد قدر الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥ بمبلغ ٢,٦ بليون دولار من دولارات جزر كايمان، مقارنة بمبلغ ٢,٥٥ بليون دولار في عام ٢٠١٤. ووفقا لتقدير الدولة القائمة

بالإدارة، فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ نسبة ٢,٠ في المائة، مقارنةً بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٤. علاوةً على ذلك، وحسب التقرير الاقتصادي نصف السنوي لجزر كايمان لعام ٢٠١٦، فقد حقق اقتصاد الإقليم، في النصف الأول من عام ٢٠١٦، نمواً بنسبة ٣,٠ في المائة، يعزى أساساً إلى زيادة النشاط الاقتصادي في مجالات البناء، والإيجارات العقارية، والخدمات التجارية.

باء - الخدمات المالية

١٣ - وفقاً لإحصاءات الحكومة، مثّل قطاع الخدمات المالية ما نسبته ٤١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٥.

١٤ - واستناداً إلى التقرير الاقتصادي السنوي لجزر كايمان لعام ٢٠١٥، فإن الإقليم ما زال يمثل قناة رئيسية للتمويل الدولي، إذ يُصنّف في المرتبة السادسة في العالم بناءً على قيمة الوضع الدولي للقطاع المصرفي من حيث الأصول والمرتبة الخامسة من حيث الخصوم. وانخفض عدد تراخيص المصارف والصناديق الاستثمارية بنسبة ٧,١ في المائة، من ١٩٨ ترخيصاً في عام ٢٠١٤ إلى ١٨٤ ترخيصاً في عام ٢٠١٥. وانخفض العدد الإجمالي لشركات التأمين بما قدره ٤٨ شركة (١,٦ في المائة) إلى ٧٣٩ شركة في ٢٠١٥، لأسباب أهمها خفض عدد شركات التأمين الدولية. وانخفض العدد الإجمالي لعمليات تسجيل الشركات في عام ٢٠١٥ بنسبة ٠,٦ في المائة إلى ٩٨ ٨٣٨ تسجيلاً، رغم أن عدد عمليات تسجيل الشركات الجديدة ارتفع بنسبة ٧,٨ في المائة إلى ١١ ٨٦٤ تسجيلاً.

١٥ - وفي عام ٢٠١٤ أصبحت جزر كايمان طرفاً موقفاً على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية التي اشترك في وضعها كل من مجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. علاوةً على ذلك، أصبحت جزر كايمان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ أحد الموقعين الأوائل على اتفاق السلطة المختصة المتعددة الأطراف المتعلق بالتبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، وذلك عملاً بالمادة ٦ من الاتفاقية، وهو ما يعنى التزامها بالتبادل الآلي للمعلومات من خلال معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اعتمدت جزر كايمان تشريعات لتنفيذ معيار الإبلاغ الموحد.

١٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، وقّعت جزر كايمان ترتيباً ثنائياً مع المملكة المتحدة بشأن مبادلة معلومات ملكية الانتفاع، وهو ترتيب من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧ ومن شأنه أن يخوّل لسلطات إنفاذ القانون صلاحية الاطلاع في الزمن

شبه الحقيقي على معلومات ملكية الانتفاع المتعلقة بالشركات والكيانات القانونية المسجلة ضمن الولايات القضائية ذات الصلة. وفي البيان المعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعادت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة تأكيد عزمها المتبادل على مواصلة مكافحة الفساد والاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وزيادة تعزيز الشفافية والتعاون في مجال إنفاذ القانون في سياق الخدمات المالية. وأعدت أيضا تأكيد التزامها المشترك بتوفير القيادة اللازمة للتقيّد بتاريخ حزيران/يونيه ٢٠١٧ كموعدها نهائي لتنفيذ ترتيبات جديدة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية للشركات المسجلة في نطاق ولاياتها القضائية ومواصلة التعاون بأقصى قدر ممكن في مجال إنفاذ القانون قبل حلول ذلك التاريخ.

جيم - السياحة

١٧ - شكلت السياحة أحد المحركات الرئيسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ والنصف الأول من عام ٢٠١٦. فشركة الخطوط الجوية لجزر كايمان، إلى جانب شركات أخرى، تقدم خدمات دولية جديدة من عدة مدن في كندا وكوبا وهندوراس وجامايكا والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من البلدان الأوروبية. وتسيّر شركات الطيران المحلية والطائرات المؤجّرة رحلات بين الجزر الثلاث في الإقليم.

١٨ - وفي عام ٢٠١٥، بلغ عدد السياح الوافدين إلى الإقليم ٢,١ مليون زائر، بزيادة نسبتها ٥,٥ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٤، لأسباب أهمها زيادة بنسبة ٦,٧ في المائة عدد الوافدين على متن السفن السياحية الذين بلغ عددهم ١,٧ مليون سائح تقريبا. وسجلت الرحلات السياحية البحرية في عام ٢٠١٥ أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الزوار الذين يقيمون ليلةً واحدةً إلى ٤٠٠ ٣٨٥ زائر في عام ٢٠١٥، أي بزيادة نسبتها ٠,٧ في المائة عن عام ٢٠١٤ (حوالي ٣٨٢ ٨٠٠ زائر). وما فتئ عدد الزوار الذين يقضون ليلةً واحدةً في الإقليم يزداد منذ عام ٢٠٠٩ بينما ظلّ العدد الإجمالي للوافدين يتراوح بين ١,٧ مليون و ٢,١ مليون زائر. علاوةً على ذلك، ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن مجموع عدد السياح الوافدين قد بلغ حوالي ١,٢ مليون سائح، في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ٥,٥ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥. ومن أولئك السياح، انخفض عدد الوافدين جوا، بنسبة ١,٤ في المائة، من ٤٩٣ ٢١٣ سائحا إلى ٤٩٠ ٢١٠ سائحا، بينما ارتفع عدد الوافدين على متن السفن السياحية بنسبة ٧,١ في المائة، من ٨٨١ ٩٠٨ سائحا إلى ٩٧٣ ٣٠٥ سائحين.

دال - الزراعة

١٩ - في عام ٢٠١٥، ساهم قطاعا الزراعة وصيد الأسماك بما قدره ١٠,٤ ملايين دولار من دولارات جزر كايمان في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم، مقارنةً بمبلغ ١٠,١ ملايين دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل نسبة ٠,٤ المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥.

٢٠ - وتواصل وزارة الزراعة تشجيع الإنتاج الزراعي المحلي من خلال تقديم الدعم الفني للمزارعين وتثقيفهم ومساعدتهم.

هاء - البنية التحتية

٢١ - جاء في بيانات رسمية أن عدد تراخيص البناء الصادرة في عام ٢٠١٥ قد ارتفع بنسبة ٣٦,٥ في المائة، من ٥٣٩ رخصة في عام ٢٠١٤ إلى ٧٣٦ رخصة، وهي المرة الأولى التي تُسجّل فيها هذه الزيادة منذ عام ٢٠٠٩. وفي المقابل، ففي عام ٢٠١٤، انخفضت قيمة رخص البناء، من ٣٥٦,١ مليون دولار من دولارات جزر كايمان في عام ٢٠١٤ إلى ١٨٦,٩ مليون دولار، وهو ما يمثل هبوطاً بنسبة ٤٧,٥ في المائة. وتمت الموافقة على ما مجموعه ٩٩٠ مشروعاً من المشاريع المقترحة تبلغ قيمتها ٤٥٨,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥، مقارنةً مع ١٠٢٩ مشروعاً بقيمة ٤١١,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٤.

٢٢ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة فإن شبكة الطرق في جزيرة كايمان الكبرى تتألف من نحو ٥١٥ كيلومتراً من ممرات التنقل بحوالي ٥٨ كيلومتراً من الطرق الرئيسية الأولية و ٩٥ كيلومتراً من الطرق الرئيسية الثانوية.

٢٣ - ووفقاً لما جاء في البيان المتعلق بسياسة ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦، فإن من المتوقع أن يُنجز مشروع إعادة تطوير مطار أوين روبرتس الدولي بحلول منتصف عام ٢٠١٨، حيث أوشكت مرحلته الأولى على الاكتمال وسيُشرع في مرحلته الثانية.

واو - الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق العامة

٢٤ - تتولى في الوقت الراهن أربع شركات للاتصالات السلكية واللاسلكية تقديم خدمات الاتصال الصوتي ونقل البيانات عبر خطوط الهاتف الثابت و/أو الهاتف الجوال، وتتولى ثلاث شركات تقديم خدمات التلفزيون للمشتركين. وتوجد في الإقليم ١٥ محطة إذاعية تبث إرسالها بنظام تضمين التردد. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن

العدد الكلي لخطوط الهاتف الثابت والجوال قد ارتفع بنسبة ١,٢ في المائة، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، إلى ١١٣ ١٢٤ خطاً. وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد الوصلات بشبكات النطاق العريض الثابتة والعالية السرعة بنسبة ٦ في المائة إلى ٦١٣ ٢٥ وصلة.

٢٥ - وفي جزيرة كايمان الكبرى، حيث تتمتع الشركة الكاريبية للخدمات العامة بترخيص غير حصري لتوليد الكهرباء وترخيص حصري لنقلها وتوزيعها، يعتمد توليد كل الكهرباء تقريباً على وقود الديزل المستورد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وافقت هيئة تنظيم الكهرباء على اتفاق لشراء ٥ ميغاواط من الطاقة الشمسية أبرم بين شركة محلية لتوليد الطاقة والشركة الكاريبية للمرافق العامة لتوفير الطاقة من أجل تزويد نحو ٨٠٠ منزل بالطاقة الشمسية المتجددة. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن من المقرر أن يُنجز المشروع في أوائل عام ٢٠١٧. علاوةً على ذلك، لدى كايمان الكبرى، منذ عام ٢٠١١، برنامج يملكه المستهلكون لتوليد الطاقة المتجددة، يتيح للمستهلكين توليد الطاقة من مصادر متجددة وتقديم تعويضات لهم بمنح أسعار مستقرة في الأجل الطويل، بقدرة رفعت حدودها الحالية إلى ٦ ميغاواط مقابل ٤ ميغاواط في عام ٢٠١٦. وفي جزيرتي كايمان براك وكايمان الصغرى، تمتلك شركة كارمان براك للكهرباء والإضاءة رخصتين حصريتين من المقرر أن يُعاد التفاوض بشأنهما في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن صافي إنتاج الكهرباء في عام ٢٠١٥ قد ارتفع من ٧٠٠ ٦٠٤ ميغاواط إلى ٧٠٠ ٦٢٣ ميغاواط، أو بنسبة ٣,١ في المائة، مقارنةً بعام ٢٠١٤، بينما ارتفع استهلاك الكهرباء من ١٠٠ ٥٦٤ ميغاواط إلى ٥٨٢ ٠٠٠ ميغاواط، أو بنسبة ٣,٢ في المائة، مقارنةً بعام ٢٠١٤.

٢٦ - ووفقاً لبيانات رسمية، ففي عام ٢٠١٥، ظل استهلاك المياه في جزر كايمان على حاله، في حوالي ١,٧ مليون غالون، بينما انخفض إنتاج المياه إلى ١,٩ مليون غالون، أو بنسبة ٦,٢ في المائة، من ٢,١ مليون غالون في عام ٢٠١٤.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٢٧ - وفقاً لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تلقت ٢ ٠٠٠ أسرة شكلاً من أشكال خدمات المساعدة الحكومية في السنة المالية المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٢٨ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فتوخياً لقدر أكبر من الفعالية في معالجة المسائل الاجتماعية في الإقليم، تواصل وزارة الشؤون المجتمعية والشباب والرياضة بصورة استراتيجية إعادة مواءمة الخدمات المقدمة تحت إشرافها، مع التركيز بشكل خاص على حماية الطفل. وتقدم وحدة تقييم الاحتياجات خدمات الرعاية الاجتماعية، تشمل توفير الغذاء والسكن والإيجار ودفع تكاليف الدفن، إلى المحتاجين من مواطني جزر كايمان. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى إدارة خدمات الطفل والأسرة إدارة الخدمات السريرية (مثل التحقيق في مسائل الرعاية والحماية، وتقييم ورصد الحالات التي تنطوي على إساءة معاملة الأطفال، والكفالة الحضانة، وعمليات تقييم التبني والحضانة)، والخدمات البرنامجية (بما في ذلك توفير خدمات الإقامة للكبار ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص ذوي الإعاقة، والتنمية المجتمعية والتأهب للكوارث)، فضلاً عن الخدمات المقدمة إلى المسنين من المواطنين. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أنشأت حكومة الإقليم هيئة حماية الطفل، التي تضم الوكالات الحكومية ذات الصلة وممثلين للهيئات غير الحكومية، وذلك باعتبارها منتدى لتعمل في إطارها تلك الوكالات معاً على تحسين إدارة شؤون حماية الطفل في جزر كايمان.

٢٩ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، واصلت إدارة الخدمات الاستشارية تعزيز خدماتها لتلبية مجموعة أوسع من الاحتياجات الناشئة في المجتمع. بمزيد من الفعالية، بطرق شتى منها مثلاً توفير العلاج المجتمعي والخدمات الاستشارية التي أعيدت هيكلتها لتقديم استجابات أنجع للعدد المتزايد من المحتاجين، وبرنامج العلاج بالموسيقى بدأ العمل به حديثاً، وتوجيه للآباء، وحلقات عمل في مجال تنمية المهارات، وبرامج أخرى.

باء - العمل والهجرة

٣٠ - وفقاً لإحصاءات الحكومة، بلغت القوة العاملة في عام ٢٠١٥ ما مجموعه ٤٠ ٨٧٠ شخصاً، تضم ١٩ ٥٧٥ شخصاً من مواطني جزر كايمان (٤٧,٩ في المائة من القوة العاملة) و ٢١ ٢٩٦ شخصاً من غير مواطني جزر كايمان (٥٢,١ في المائة). وأشارت التقديرات إلى أن مجموع عدد الأشخاص العاملين في عام ٢٠١٥ قد بلغ ٣٩ ١٣٨ شخصاً، بزيادة قدرها ٣,٨ في المائة عن مجموع عددهم في العام السابق. وانخفض معدل البطالة بين مواطني جزر كايمان من ٧,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٥، بينما ارتفع المعدل بين غير المواطنين من ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وتقدّر حكومة الإقليم أن معدل البطالة بلغ في ربيع عام ٢٠١٦ ما نسبته ٣,٩ في المائة.

٣١ - وقدمت اللجنة الاستشارية المستقلة المعنية بالحد الأدنى للأجور- التي عينها مجلس الوزراء بموجب أحكام قانون العمل (٢٠١١)، توصياتها النهائية بشأن تحديد نظام الحد الأدنى للأجور لجزر كايمان في شباط/فبراير ٢٠١٥، التي وافقت عليها الحكومة. وحُدد الحد الأدنى للأجر في ٦ دولارات للساعة في ١ آذار/مارس ٢٠١٦ بإصدار الأمر المتعلق بالعمل لعام ٢٠١٦ (الحد الأدنى للأجر الأساسي الوطني).

٣٢ - وكما ورد في تقارير سابقة، نُقِّح قانون الهجرة في الإقليم في عام ٢٠١٣ لإنفاذ تغييرات تشمل، في جملة أمور، منح الإقامة الدائمة، وانتهاء الأجل الأقصى المسموح فيه لإعفاء الموظفين الأساسيين من طلب الحصول على تصريح بالعمل، والفترة التي يجوز فيها العمل لأخصائيي تقديم الرعاية دون طلب تصريح.

٣٣ - وتشير إحصاءات الحكومة إلى أن عدد تصاريح العمل الصادرة للعمال من غير مواطني جزر كايمان قد ارتفع بنسبة ٨,١ في المائة، من ٢١ ٠٦١ تصريحاً في عام ٢٠١٤ إلى ٢٢ ٧٥٦ تصريحاً في عام ٢٠١٥، وأن عدد التصاريح الصادرة في النصف الأول من عام ٢٠١٦ ارتفع بنسبة ٨,٠ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥.

جيم - التعليم

٣٤ - التعليم إلزامي لجميع الأطفال المقيمين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٦ عاماً. ويقدم نظام التعليم العام خدماته إلى ثلثي أطفال جزر كايمان تقريباً، بينما يرتاد الباقون مدارس خاصة غير مجانية. وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن الأطفال من غير مواطني جزر كايمان لا يمكنهم الالتحاق بنظام التعليم العام إلا في حالات استثنائية. أما التعليم العالي فتقدمه مؤسسات من القطاع العام وأخريان من القطاع الخاص. ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسددها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في إقليم بريطاني ما وراء البحار، أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا لفترة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. ويوفر الاتحاد الأوروبي في جملة أمور إمكانية الحصول على التمويل الأفقي من صناديق الاتحاد الأوروبي، كصندوق التعليم العالي وصندوق التعليم المهني.

دال - الصحة العامة

٣٥ - التأمين الصحي إلزامي في جزر كايمان. وتتولى هيئة الخدمات الصحية في الإقليم مسؤولية توفير جميع أنواع الرعاية الصحية العامة.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٦ - يرأس إدارة الشرطة الملكية بجزر كايمان، وقوامها ٤٥٢ فرداً، مفوض شرطة مسؤول أمام الحاكم.

٣٧ - ووفقاً لإحصاءات رسمية قدمتها حكومة الإقليم، انخفض العدد الإجمالي للجرائم المبلغ بنسبة ٦,٧ في المائة، في عام ٢٠١٥ مقارنةً بالسنة السابقة، من ٣ ٩٤٨ حادثاً في عام ٢٠١٤ إلى ٣ ٦٨٥ حادثاً في عام ٢٠١٥. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد هبط عدد الجرائم الخطيرة التي وقعت في عام ٢٠١٥ إلى ٨٦٠ جريمة، مقارنةً بعددها البالغ ٩٢١ جريمة في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل نقصاناً بنسبة ٦,٦ في المائة. غير أن جرائم السطو على المنازل ما زالت تمثل مشكلة مستفحلة، حيث سُجِّل في عام ٢٠١٥ وقوع ٧٦٧ عملية سطو، بما يمثل انخفاضاً طفيفاً عن ٧٧٧ عملية المسجلة في عام ٢٠١٤.

٣٨ - وبالإضافة إلى ذلك، سُجِّل وقوع ١ ٠٦٨ حادث مرور في عام ٢٠١٥، وهو زيادة بنسبة ١٠,٣ في المائة عن الحوادث المبلغ عنها في عام ٢٠١٤ وعددها ٩٦٨ حادثاً. وارتفع عدد الوفيات من ٤ حالات في عام ٢٠١٤ إلى ١٢ حالة في عام ٢٠١٥.

٣٩ - وتشير الإحصاءات الرسمية المقدّمة من حكومة الإقليم إلى أن الجرائم التي عُرضت قضاياها على محكمة الأحداث في عام ٢٠١٥ قد ارتفع عددها من ١٢٠ جريمة في عام ٢٠١٤ إلى ١٦٧ جريمة في عام ٢٠١٥. وارتفع في عام ٢٠١٥ عدد القضايا التي أُدين فيها أحداث بارتكاب أفعال إجرامية إلى ٦٤ قضية (٥٢ من الذكور و ١٢ من الإناث)، مقارنةً بما عدده ٤٠ قضية في عام ٢٠١٤ (٣٣ من الذكور و ٧ من الإناث).

٤٠ - والسلطة النقدية في جزر كايمان هي الهيئة المسؤولة عن رصد مدى الامتثال للمعايير المالية الدولية في الإقليم وعن إطلاع حكومة الإقليم بانتظام على استنتاجاتها. وأنشئت لجنة لمكافحة الفساد بموجب قانون مكافحة الفساد في الإقليم (٢٠٠٨).

٤١ - وخلال عام ٢٠١٦، واصلت المملكة المتحدة توفير التمويل لتغطية تكاليف مستشار لشؤون إنفاذ القانون موجود في ميامي، بالولايات المتحدة، يتولى تنسيق وإدارة وتيسير تقديم التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة اللازمة لوكالات إنفاذ القانون بالإقليم. علاوةً على ذلك، كانت السفينتان HMS Mersey و RFA Wave Knight راسيتين في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام الدوريات البحرية الملكية شمال الأطلسي، الأولى في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه والثانية في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على التوالي، وذلك لضمان وجود بحري للمملكة المتحدة، وتقديم

المساعدة الإنسانية، ودعم الإغاثة في حالات الكوارث وخدمات الاتصال خلال الأزمات في المنطقة طوال العام. وعملت أيضا السفينتان مع قوات بحرية وأخرى تابعة لحرس السواحل في المنطقة على مكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. وخلال موسم الأعاصير، تظل سفينة أكبر تابعة للبحرية الملكية أو الأسطول الملكي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم في توفير المساعدة الإنسانية والغوثية في الكوارث إلى أنغويلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، ومونتسيرات، وجزر تركس وكايكوس.

واو - حقوق الإنسان

٤٢ - يخضع الإقليم لعدد من اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية التي انضمت إليها الدولة القائمة بالإدارة، بما في ذلك الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وللإقليم لجنة لحقوق الإنسان تشمل المسؤوليات المنوطة بها التحقيق في الشكاوى. وبناء على طلب رسمي قدمت حكومة الإقليم في إلى حكومة المملكة المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وُسِّع نطاق انطباق اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ليشمل جزر كايمان في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦.

٤٣ - وقد دخل الجزء الأول من الأمر الدستوري لجزر كايمان لعام ٢٠٠٩ الذي يحدد شرعة الحقوق والحريات والمسؤوليات حيز النفاذ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، باستثناء الأحكام المتعلقة بالفصل بين السجناء التي دخلت حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد بتت المحاكم في عدد من المطالبات المتعلقة ببحر الضرر الناجم عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك بعض المطالبات التي تطعن في مدى توافق التشريعات مع قانون شرعة الحقوق.

٤٤ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن المحكمة المختصة في قضايا المساواة بين الجنسين المنشأة بمقتضى قانون المساواة بين الجنسين (٢٠١١) قد نظرت في سبع شكاوى تمييز وبتت فيها.

٤٥ - ولقد وضعت سياسة جزر كايمان المتعلقة بالإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠٣٣، في إطار رؤية تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية العيش بكرامة وفي جو يسوده الاحترام، وتتاح لهم فيه الفرصة للمشاركة الكاملة في المجتمع. فوفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أقرت الجمعية التشريعية قانون الإعاقة (سليمان وبستر) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لتنفيذ أجزاء من تلك السياسة وتوفير جانب آخر من جوانب الحماية للحقوق المدنية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة خارج النطاق المنصوص عليه في الدستور والقوانين

السارية الأخرى. والقانون المذكور ينص بوجه خاص على إنشاء مجلس وطني معني بالأشخاص ذوي الإعاقة يتولى الإشراف على تنفيذ السياسات ويقوم بإنشاء سجل طوعي لأشكال الإعاقة بهدف تحسين كمية وجودة البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة لتسترشد به السياسات والتشريعات والخدمات.

٤٦ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أقرّ مجلس الوزراء سياسة كبار السن في جزر كايمان للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٥ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ للنهوض برفاه كبار السن في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك تقديم خدمات التعليم والدعم الأسري والاجتماعي مدى الحياة، والاستقلال الذاتي وتحقيق الذات، ومسائل المساواة بين الجنسين، والصحة، والعمالة، والحماية القانونية.

٤٧ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، اتفقت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك جزر كايمان، على العمل معاً لإجراء استعراض للتحفظات على معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان تمهيداً لإعداد تقرير المملكة المتحدة المقرر أن يُقدم في عام ٢٠١٧، وذلك في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان. والتزمت أيضاً بالعمل معاً على مواصلة تنمية قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتلك الأقاليم، حيثما أنشئت، وذلك تمشياً مع المعايير الدولية المنصوص عليها في المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، وتعزيز فهم الالتزامات المشتركة بينهما فيما يتعلق بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

خامساً - البيئة والتأهب لمواجهة الكوارث

٤٨ - أدرجت جزر كايمان في التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي من قبل المملكة المتحدة. وتعمل وزارة البيئة، إلى جانب وكالات أخرى، على ضمان المحافظة على الموارد الطبيعية للإقليم وحمايتها. علاوةً على ذلك، تضطلع الوكالة الحكومية لإدارة المخاطر في جزر كايمان بالمسؤولية الشاملة عن برنامج إدارة المخاطر في الإقليم، بما في ذلك التأهب لمواجهة المخاطر ومجابهتها وتخفيف آثارها والتعافي منها. ويجري سنويا التدريب على مواجهة الأعاصير قبل بدء موسمها الذي يتواصل من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٩ - ولا تزال أعمال الصيد الترفيهي والحرفي في المياه الضحلة المحيطة بجزر كايمان تمثل خطراً على البيئة البحرية للإقليم. ويهدف قانون الحفظ الوطني (٢٠١٣) إلى حماية وحفظ النباتات الحمية والمهددة بالانقراض والمتوطنة وموائلها، فضلاً عن مجموعة متنوعة من الأحياء

البرية في جزر كايمان. ولقد أنشئ مجلس الحفظ الوطني في عام ٢٠١٤. بموجب هذا القانون لتيسير أهدافه. علاوةً على ذلك، تتعاون وزارة الزراعة مع المجلس لحماية القطاع الزراعي من الأنواع الدخيلة الجائحة التي قد تؤثر سلباً على إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، وكذلك على الصحة العامة والبيئة النباتية والحيوانية كعظاءة كايمان الزرقاء التي لم يعد يوجد منها، حتى الآونة الأخيرة، سوى أعداد قليلة.

٥٠ - وفي أعقاب إقرار اتفاق باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥، شرعت حكومة الإقليم في مراجعة مشروع سياستها الوطنية لتوليد الطاقة لعام ٢٠١٣ ومشروع سياستها لتغير المناخ لعام ٢٠١١، اللذين يرميان إلى تيسير الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون، قادر على التكيف مع تغير المناخ.

٥١ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، في عام ٢٠١٦، اعترفت حكومة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، بتأثير تغير المناخ في اقتصادات الأقاليم وهيكلها الأساسية ونظمها الإيكولوجية والمصالح الهامة لأقاليم ما وراء البحار في ما يبذله المجتمع الدولي من جهود للتصدي لتغير المناخ والتخفيف من آثاره. وحكومة المملكة المتحدة ملتزمة بالتشاور مع حكومات الأقاليم بشأن مسألة سريان اتفاق باريس على الأقاليم. وأعدت تأكيد التزامها التام بالتشاور مع أقاليم ما وراء البحار قبل مشاركتها في المحافل الدولية المتعلقة بتغير المناخ وذلك لضمان مراعاة أولويات تلك الأقاليم وضمها في الوفود، عند الاقتضاء، مرحبةً في الوقت نفسه بروابط تلك الأقاليم بالمنظمات الإقليمية والدولية.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٢ - جزر كايمان عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهي عضو أيضا في الاتحاد البريدي العالمي. ويشارك الإقليم أيضا في أعمال الجماعة الكاريبية بصفته عضوا منتسبا وهو أيضا من الأعضاء في مصرف التنمية الكاريبي واللجنة الأولمبية الدولية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦، استضافت جزر كايمان، للمرة الأولى بصفته عضوا منتسبا في الجماعة الكاريبية، الأسبوع السنوي للزراعة في منطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع أمانة الجماعة الكاريبية والتحالف من أجل التنمية المستدامة للزراعة والبيئة الريفية.

٥٣ - وجزر كايمان، بوصفها من أقاليم المملكة المتحدة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تكون جزءاً منه. وفي الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، عام ٢٠١٦، أعربت المملكة المتحدة عن التزامها بإشراك جبل طارق والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار عند تحضير البلد للمفاوضات المتعلقة بمغادرته الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقاً لعلاقتها الدستورية المختلفة مع المملكة المتحدة، لضمان مراعاة أولويات تلك الأقاليم. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكاً بموجب قرار رابطة الأقاليم الواقعة وراء البحار بمجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣ الذي اعتمد، في جملة أمور، في محاولة للابتعاد عن نهج تقليدي للتعاون الإنمائي والانتقال إلى شراكة متبادلة تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في العالم على نطاق أوسع.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٤ - ترد في الفرع أولاً أعلاه المعلومات المتعلقة بموقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر كايمان في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٥ - في الجلسة السابعة للجنة الرابعة، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة ما وراء البحار هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل إقليمياً بريطانياً.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن حكومة المملكة المتحدة، منذ أن نشرت كتابها الأبيض المعنون "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة" في حزيران/يونيه ٢٠١٢، تعمل عن كثب مع هذه الأقاليم على مواصلة تطوير هذه الشراكات. وذكر أنه خلال الاجتماعات السنوية التي يعقدها المجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، تستعرض المملكة المتحدة والأقاليم الاستراتيجية والالتزامات، وأنه في عام ٢٠١٥، أكدت المملكة المتحدة التزامها بالنهوض بشعوب الأقاليم وبمعاملتها العادلة وحمايتها من التجاوزات، وأهمية تعزيز حقها في تقرير المصير. وأشار إلى أن المسؤولية الأساسية لحكومة بلده تتمثل في ضمان أمن الأقاليم وشعوبها وحكما الرشيد.

٥٧ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب وأقاليم ما وراء البحار. وأكدوا مرة أخرى أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. وأعربوا عن التزامهم باستكشاف السبل التي تمكن أقاليم ما وراء البحار من المحافظة على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة. وذكر أيضا أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلب كل إقليم له سكان دائمون رفع اسمه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذا ما رغب الإقليم في ذلك. واتفقوا على أن الهيكلة الأساسية لعلاقتها الدستورية هيكلية صحيحة - فقد نُقلت السلطات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم إلى أقصى حد ممكن، بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. واتفقوا أيضا على ضرورة مواصلة مشاركتهم في تلك المسائل لضمان أن تحقق الترتيبات الدستورية المتوخى منها بفعالية تعزيزا للمصالح العليا للأقاليم والمملكة المتحدة.

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٥٨ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ١١٢/٧١، استنادا إلى تقرير اللجنة الخاصة (A/71/23) وإلى توصية اللجنة الرابعة لاحقا. وفي ذلك القرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب جزر كايمان، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء الاستعمار عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر كايمان نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، ودعت، في هذا الصدد، الدولة القائمة بالإدارة للقيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا

- للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛
- (د) أشارت إلى دستور جزر كايمان الصادر عام ٢٠٠٩، وشددت على أهمية أعمال اللجنة الدستورية، بما فيها عملها المتعلق بالتنقيف بشأن حقوق الإنسان؛
- (هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال المضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛
- (و) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ز) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر كايمان ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر كايمان والدولة القائمة بالإدارة؛
- (ح) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر كايمان، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛
- (ط) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصادات الإقليم؛
- (ي) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وشددت على أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم من خلال تشجيع نمو اقتصادي مطرد ومنصف وشامل للجميع، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام. بما يكفل دعم أمور منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت الدولة القائمة بالإدارة بقوة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة التي لا تخدم مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كملاذ ضريبي؛

(ك) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ل) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر كايمان وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.